مجلس التعاون

لبنى القاسمي تدعو قطاع الأعمال والمستثمرين الى الاستفادة من ميزات دبي

دبي / وام:
دعت الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية المستثمرين والشركات الإقليمية والدولية للاستفادة من بيئات العمل والأعمال الإيجابية التي تتمتع بها دبي .
جاء ذلك خلال كلمتها الافتتاحية بمنتدى الأعمال في دبي الذي بدأت فعالياته وتنتهي يوم غدٍ بمركز المؤتمرات في فندق دبي جميرا بيتش.
وقالت الشيخة لبنى القاسمي انه وفي أقل من نصف قرن برزت دبي كمركز ديناميكي دولي للأعمال وجاذب لمجموعة من الشركات الشهيرة وأبرز منظمي المشاريع ويكمن الدافع الأول لممارسة الأعمال التجارية في دبي في التنمية الناجحة للبيئة التي تعمل مع ومن أجل الشركات والمؤسسات التجارية.
وأكدت أن إلاطار التنظيمي يتخطى الشركات وضريبة الدخل حيث لا يفرض أية قيود على رأس المال وإعادته إلى الوطن ولا يضع رقابة على النقد الأجنبي أو الحواجز التجارية أو نظام الحصص النسبية وقالت " تعد مناطقنا الحرة جزءاً من الحوافز المفضلة للعديد من المستثمرين والتي تؤمن درجة حماية عالية بالإضافة إلى تأمينها حق التملك بنسبة 100 بالمائة" .
واضافت ان دبي توفر العديد من المزايا المشجعة للأعمال التجارية والاستثمارات مثل الإقتصاد المتنوع وقوة عاملة متعددة الجنسيات على درجة عالية من المهارة وبيئة عمل منخفضة التكاليف وسياسات ملائمة للأعمال التجارية كما تتمتع دبي بموقع جغرافي مميز يضعها بالقرب من أسواق آسيا الوسطى وأوروبا وجنوب وغرب آسيا والهند والصين النابضة بالحياة وتمارس 139 شركة من أصل 500 من الشركات العالمية المتعددة الجنسيات عملها في دبي مع 9 من أكبر 10 شركات في هذه المجموعة تعمل بنشاط في الأسواق المحلية وكان للأنشطة الاقتصادية داخل الإمارة الصاعدة الأثر الكبير في دفع منظمة التجارة العالمية لتسمية دولة الإمارات واحدة من أكبر 30 دولة تجارية.
وأكدت الشيخة لبنى أن دبي تعني الأعمال التجارية والأعمال التجارية تعني دبي والفرص متاحة وكل ما يتطلبه الأمر هو منظمات وأفراد يملكون الرؤية الصائبة والمقدرة على اتخاذ خطوة إلى الأمام والاستفادة من العديد من الفرص التي تؤمنها الإمارة مشيرة الى ان هذا المنتدى يزيل كل العقبات عن كيفية القيام بالأعمال التجارية في دبي.
وستعرض أكثر من 50 شركة خلال الحدث أحدث الحلول وطرق الدعم لبدء وتأسيس شركات جديدة كما سيشتمل جدول أعمال المنتدى على مؤتمرات الأعمال التجارية البارزة وإقامة منتديات تعارف رجال الأعمال وحلقات التدريب والاستشارات التجارية .
وسيقدم البرنامج الشامل للمؤتمر أفكارا قيمة بشأن قضايا مثل أهمية المواقع وقوانين ومتطلبات قطاع الأعمال في الشرق الأوسط وحفظ الدفاتر والقوانين الضريبية والمحاسبة والملكية الفكرية وبراءات الاختراع وغيرها.

الشيخه لبنى بنت خالد القاسمي

أضواء

رجل المبادرات التاريخية

يوسف الكويليت

مثلما تتوسع الفروقات بين الأفراد والجماعات والأمم، لا تضيق بين الأديان، لكنها أكثر التصاقاً وتفاهماً فيما بينها، لأنها رسالات تتواصل مع الإنسان والحياة، وجاءت لتخرجه من ظلام الجهالات لنور العلم وتنظيم الحياة، وهي الرحلة من البدائية إلى الوعي والفهم، وإدراك أبعاد الوجود وتنظيم الأسرة والمجتمع، والاهتداء الى موجد خالق لا نزاع على قدسيته.
في هذه المرحلة الحساسة التي تجاوز فيها الإنسان بيئته الأرضية إلى الفضاء وحاول احتواء النزاعات، وجعل الحريات حقاً مشتركاً، وأن حقوقه لا خلاف أو منع لها، يبقى انعقاد المؤتمرات لأتباع الديانات وداخل قبة الأمم المتحدة، لا يشبه القرارات السياسية أو الأزمات التي تعصف بالشعوب نتيجة نزاعات إقليمية أو حروب قوى غير متكافئة، وإنما هو دعوة لأكبر تجمع بشري تحكمه مواريث ومقدسات، وسلسلة طويلة من النظم والتشريعات التي لا يجوز فيها اتخاذ "الفيتو" أو الانحياز، لأنها خيارات أمم وشعوب قررت من خلال رسالات سماوية أو غيرها أن تلبي نداء روحياً خاصاً بها، ومن هنا جاءت حرمة كل مقدس باعتباره فوق أفكار البشر.
الملك عبدالله اختار التوقيت المناسب لجمع الفرقاء، وقطعاً المهمة ليست سهلة ولكنها الخطوة الأولى في الطريق الصحيح، وكلنا يعلم أن داخل كل ديانة مذاهب وتباينات لها جذورها التاريخية، والفاعلون فيها، لكن عقل الإنسان الذي استوعب الحضارات وتصالح مع ذاته وغيره، يملك القدرة على حل عقدة الخلاف حول مصالحه لأننا نحتاج إلى توظيف هذا التراث العظيم في معالجة هموم أخرى تتعلق ببيئة الإنسان وأمراضه وفقره، ونسب التخلف في معظم شعوب القارات..
المؤتمر حتى الآن يملك فرص النجاح، إذ لو حصرنا الخلافات فهي لا تشكل أساساً يفرض التباعد، لكن أن يصل الاهتمام بأن يكون أممياً وبهذا الاتساع، فذلك يعني أننا نخطو باتجاه عولمة الإصلاح، والاتفاق على خطوات ربما كانت الأولى في تاريخ البشرية..
الطريق طويل، وكما يقال لا يعيش الإنسان بدون خبز، فهو لا يستطيع أن يكون إنساناً بلا عقيدة، أو دين، وحين نعرف الطريق إلى فهم طبيعة حياتنا وروابطها، فإننا نستطيع غلق مخلّفات تاريخية عانى منها الإنسان المآسي والحروب، حيث صار الوعي متسقاً، وضرورات التعايش فرضيات تتناسب وذلك الوعي، وإرادة الإنسان التي حطمت الكثير من القيود واستطاعت أن تقطع بالإنسان مسافات هائلة من عصر الكهوف إلى الفضاء الخارجي وإعلان الكشوفات الهائلة في حياة الإنسان ومحيطه، ولذلك يستطيع أن يبدأ بالمقاربة في التفاهم والتصالح، ومع أن التفاؤل يسود هذا الاجتماع، فإن الارتفاع إلى مستوى العلاقات غير المشروطة أو المرتبطة بالسياسات يظل أمراً مطلوباً، حيث إن هذا السلوك يرتفع إلى قضايا لم تكن الشعوب والأمم تقترب منها، وهذا ما يسجّل لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في خطاه الموفقة والمهمة.

عن/جريدة(الرياض) السعودية

رئيس مجلس الوزراء الكويتي : الكويت حريصة على تعزيز اواصر التعاون العربي المشترك

الكويت / كونا:
اكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح حرص الكويت على تعزيز وتطوير اواصر التعاون العربي المشترك في كل المجالات في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها الدول العربية.
جاء ذلك في كلمة القاها سمو الشيخ ناصر في افتتاح مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي من منظور القطاع الخاص الذى تنظمة غرفة تجارة وصناعة الكويت بحضور سمو نائب الامير وولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح.
وقال سموه ان المبادرة التى اعلنها سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح في القمة العربية التى عقدت في الرياض العام الماضي والتى تتضمن عقد قمة اقتصادية وتنموية واجتماعية لاقت ترحيبا كبيرا من الدول العربية مما ادى الى اتخاذ قرار بعقدها في الكويت في يناير المقبل.
وكان سمو رئيس الوزراء في بداية كلمته قد رحب بجميع المشاركين في المؤتمر قائلا " يسعدني ان ارحب بكم جميعا فى بلدكم الثاني دولة الكويت التي يسرها ان تستضيف هذا المؤتمر الذى يتناول افاق التكامل الاقتصادي العربي من منظور القطاع الخاص".
واضاف "اود بداية ان اشكر غرفة تجارة وصناعة الكويت على تنظيم هذا المؤتمر بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية وليس هذا بجديد على غرفة التجارة والصناعة الكويتية التى عودتنا دائما على المبادرة الى عقد المنتديات والمؤتمرات التى تسلط الضوء على القضايا الاقتصادية التى تستحق الاهتمام" .
وقال ان دولةالكويت "تحرص دائما على تعزيز وتطوير اواصر التعاون العربي المشترك فى كافة المجالات خاصة المرتبطة منها بالتعاون الاقتصادي ويأتى ذلك ايمانا من دولة الكويت بان تعميق الروابط الاقتصادية بين الدول العربية من شانه ان يحقق نقلة نوعية فى مختلف مجالات العمل العربي المشترك لخدمة المصالح العليا لامتنا العربية وتطلعات شعوبها".
واضاف " ومن هنا جاء قرار القمة العربية المنعقدة بالرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة يومي 28 و 29 مارس 2007 بعقد القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فى دولة الكويت يومي 19 و 20 يناير 2009 بناء على مبادرة حكيمة من صاحب السمو امير البلاد المفدى الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه".
وقال سمو رئيس الوزراء انه "انطلاقا من ذلك يمثل هذا المؤتمر فرصة هامة يجب استغلالها لطرح تصورات القطاع الخاص العربي حول سبل التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه دولنا العربية فى المرحلة الراهنة وبما يساهم فى وضع جدول اعمال القمة العربية القادمة ويساعد القادة العرب على وضع الخطط والبرامج لتعزيز مسيرة القطاع الخاص للمساهمة فى الجهود الرامية للنهوض بالاقتصاد العربي على دعائم ثابتة".
واضاف "ان دولنا العربية تواجه فى الوقت الحاضر مجموعة متنوعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مايرتبط منها بتواضع النتائج التى تحققت على صعيد توفير متطلبات التنمية المستدامة .
وتعتبر معدلات النمو السكانية السريعة احد ابرز التحديات الرئيسية التى تواجهها غالبية الدول العربية فى المرحلة الراهنة ويرتبط بذلك زيادة الطلب على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمرافق العامة وتزايد الحاجة لتوفير فرص العمل للاعداد المتزايدة من المواطنين الداخلين لسوق العمل".
وقال ان البيانات فى هذا المجال تشير الى " ان الدول العربية تشهد معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بالمناطق الاخرى في العالم حيث بلغ متوسط معدل البطالة فى الدول العربية نحو 14 بالمائة مقابل نحو 8ر5 بالمائة فى الدول الصناعية الرئيسية المتقدمة ونحو 7ر3 بالمائة فى الدول الصناعية الاسيوية الناشئة".
وذكر سمو الشيخ ناصر "ان زيادة الطلب فى هذه الانشطة تطرح مجالا رحبا لتوسيع دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية خاصة انها تتطلب درجة عالية من مرونة الحركة والابداع وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة بما يتوافق مع الطبيعة النشطة والابداعية للقطاع الخاص" .
واضاف "من هنا تبرز اهمية توفير الاجواء المشجعة للقطاع الخاص العربي للمساهمة فى تلك الانشطة من خلال وضع الضوابط المنظمة والوسائل الملائمة للمشاركة ومواكبة الاعتبارات المرتبطة بتعميق اواصر التكامل الاقتصادي العربي".
وقال سمو رئيس الوزراء انه " الى جانب ذلك لاتزال الهياكل الانتاجية لمعظم الاقتصادات العربية محدودة التنوع ومن ابرز مظاهر ذلك ان قطاع الصناعات التحويلية لايمثل اهمية نسبية مرتفعة فى النشاط الاقتصادي سوي فى عدد محدود من الدول العربية اما معظم الدول العربية فانها تعتمد على استخراج وتصدير المواد الاولية والوقود فى الحصول على الجانب الاكبر من دخولها الوطنية".
واضاف "اذا نظرنا الى واقع التعاون الاقتصادي العربي فان المؤشرات تظهر ايضا تواضع الانجازات التى تحققت فى هذا المجال وقد انسحب ذلك بالتبعية على الوضع النسبي للدول العربية فى الاقتصاد العالمي ولذلك فان خيار تعميق التكامل الاقتصادي العربي يعتبر ابرز الخيارات المتاحة امام الدول العربية فى هذا المجال يعزز ذلك روابط الدين والتاريخ والتراث والثقافة واللغة التى تجمع بين الدول العربية" .
واوضح سمو الشيخ ناصر " لقد جاءت التطورات والازمات المتسارعة التى يشهدها الاقتصاد العالمي فى الوقت الحاضر لتزيد من التحديات التى تواجهها الاقتصادات العربية ولا بد من الاشارة الى اتساع نطاق الازمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية فى معظم دول العالم ومنها الدول العربية فى ظل عولمة الاسواق وثورة المعلومات والاتصالات وتتمثل خطورة تلك الازمة فى اثارها على اوضاع القطاعات المصرفية والمالية فى الدول العربية التى تمثل احد اهم محاور جهود التنمية الاقتصادية العربية".
وقال " ومن هنا تبرز اهمية تنسيق الجهود الرامية الى تنمية وتطوير القطاعات المصرفية والمالية العربية فى اطار منظومة متكاملة من الاجراءات والتدابير الاشرافية والرقابية التى يمكن ان تسهم فى تعزيز قدرة مؤسساتنا المصرفية والمالية على تجاوز تداعيات هذه الازمة المالية الراهنة" .
وذكر "ان جهود دولة الكويت خلال الاعوام القليلة الماضية تركزت على تعزيز جوانب الكفاءة فى اداء القطاع المصرفي والمالي المحلي وزيادة قدرته التنافسية لتعزيز دور ذلك القطاع فى الاقتصاد الوطني هذا بالاضافة الى متابعة هذا القطاع من خلال منظومة رقابية تواكب احدث الاساليب العالمية فى هذا المجال وهو الامر الذى ترتب عليه تعزيز الاجواء المناسبة لنمو وتطور القطاع المصرفي والمالي المحلي وحصول وحدات القطاع المصرفي الكويتي على افضل التصنيفات الائتمانية فى المنطقة كما ساهمت تلك الجهود فى تكريس سلامة ومتانة الاوضاع فى وحدات القطاع المصرفي المحلي الامر الذى ساعده على مواجهة تحديات المرحلة الراهنة ونحن على ثقة تامة من قدرة قطاعنا المصرفي والمالي على تجاوز تحديات هذه المرحلة ومواصلة الاداء المتميز".
وقال سمو رئيس الوزراء انه "على الرغم من ان التداعيات المباشرة للازمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصادات العربية ماتزال فى نطاقات ضيقة نسبيا الا انه تبرز فى هذه المرحلة من مراحل العمل العربي المشترك اهمية تفعيل وتعزيز سبل التنسيق فيما بين الدول العربية لمواجهة نتائجها السلبية خاصة غير المباشرة على معدلات النشاط الاقتصادي" .
واضاف "نحن فى دولةالكويت على قناعة تامة بان دول العالم العربي بما تتميز به من موقع جغرافي استراتيجي وبما تمتلكه من موارد بشرية وطبيعية يمكنها ان تتجاوز تحديات المرحلة الراهنة وتزيد من قدرتها على مواجهة الاثار الناجمة عن الازمة المالية العالمية اذا ماتوحدت افكارها وتطابقت توجهاتها".
وقال سمو الشيخ ناصر " لااعتقد ان هناك اختلافا جوهريا فى هذه المرحلة من مراحل العمل العربي المشترك على الدور المحوري للقطاع الخاص فى دفع مسيرة التنمية الاقتصادية فى دولنا فمعظم الدول العربية تقوم بتطبيق برامج وسياسات للاصلاح الاقتصادي وتحرير الاسواق حرصا منها على دور القطاع الخاص فى تنمية وتطوير الطاقات الانتاجية المحلية وتتويجا لذلك فقد تم اشراك القطاع الخاص فى وضع البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى تمت مباشرة المرحلة الانتقالية منها اعتبارا من عام 1997" .
واضاف " يمكن القول بهذا الصدد ان الدول العربية حققت تقدما فى هذا المجال وان كان بدرجات متفاوتة ومع ذلك فان التقدم الذى تحقق يظل دون المستوى المنشود ولذلك تزداد الحاجة فى هذه المرحلة الى توفير المناخ الاستثماري الداعم والمشجع للقطاع الخاص للقيام بدوره التنموي على المستوي المحلي والعربي".
وذكر سموه "ان تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمضي قدما فى تعزيز اواصر التكامل الاقتصادي العربي يتطلب مبادرات جديدة لتحقيق نقلة نوعية فى بيئة الاعمال والتجارة فى البلاد العربية بما يتجاوز نطاق التكامل الضيق للتجارة فى السلع بين الدول العربية الى التكامل الاوسع الذى يشمل ايضا التجارة فى الخدمات وتدفق الاستثمارات وانتقال عوامل الانتاج".
وقال سمو الشيخ ناصر " من هنا ياتي دور مؤتمركم الذى يضم نخبة متميزة من رجال الاعمال والاقتصاديين العرب فى تقديم الرأى حول سبل تحقيق تلك النقلة النوعية. وإذ أتمنى لهذا المؤتمر النجاح وتحقيق اهدافه فانني اسال الله ان يوفقنا لمواصلة العمل من اجل تحقيق مانتطلع اليه جميعا من رفعة وتقدم فى ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى وسمو ولى عهده الامين حفظهم الله ورعاهم" .

الشيخ ناصرالمحمد الصباح

من ناحيته قال رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار ان القمة الاقتصادية امام عدة مطالب اساسية من جانب القطاع الخاص والتي تأتي ضمن مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
واضاف ان المطالب تحتاج الى قرار سياسي من جانب القادة العرب تتمثل في ازالة العوائق والقيود الجمركية التي ما زالت عالقة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية والعمل على تحسين كفاءة التجارة البينية.
وذكر القصار ان من ضمن القرارات المطلوبة العمل على تحرير تجارة الخدمات في مجال النقل والاتصالات والمال وتسهيل انتقال رجال الاعمال بين الدول العربية وتيسير تمويل التجارة للقطاع الخاص من خلال توسيع نشاطات برنامج تمويل التجارة العربية.
واشار الى انعقاد المؤتمر الحالي الذي يأتي في ظل ظروف الازمة المالية التي هزت النظام المصرفي في انحاء مختلفة من العالم داعيا القمة الى اتخاذ موقف صريح من اجل توفير الظروف المؤاتية لعمل القطاع الخاص وحمايته من الاخطار.
واضاف القصار ان الازمة المالية التي لم تنته فصولها بعد اظهرت مدى هشاشة النظام العالمي في المجال المصرفي والمالي كما اثبتت مدى ترابط النظام المصرفي والمالي على الصعيد الدولي من جراء العولمة مدللا بذلك على الاهتزاز الكبير والفوري لاسواق المال العالمية.
ودعا الى اقامة نظام مالي عالمي جديد يتسم بقدر كبير من العدل والتوازن مشيرا بذلك الى اهمية الاجتماعات الدولية العالية المستوى التي ستعقد في الولايات المتحدة في منتصف الشهر الجاري والتي قد يتمخض عنها اتفاق (بريتونز وودز) جديد.

واوضح القصار ان الجميع يتطلع الى وضع ضوابط لعدم تكرار ماحصل واعادة النظر في المؤسسات المنبثقة عن اتفاق (بريتونز وودز) لعام 1994 بقصد اصلاح النظام المالي الدولي وجعل النظام الرأسمالي اكثر انضباطا دون المساس بالحرية الاقتصادية.
وناشد الدول العربية ايصال صوتها الى الجهود الدولية لاصلاح النظام المالي الدولي معتبرا الازمة المالية الحالية فرصة تاريخية لاجراء تحول في موقع المجموعة العربية وخصوصا الدول النفطية.
واشار القصار الى تنظيم الاتحاد العام للغرف العربية منتدى حول موضوع الازمة المالية الدولية الراهنة في الثاني والثالث من الشهر المقبل لدراسة تداعياتها واستخلاص الـدروس منها لمصلحة الـدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.
وقال انه على الرغم من تآكل جزء من ثروات الدول العربية في الخارج والحاق خسائر مباشرة وغير مباشرة بعدد من المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية بسبب الازمة المالية فان حجم التأثر يبقى محدودا نسبيا مع حجم القطاع المصرفي العربي الذي تفوق موجوداته 5ر1 ترليون دولار.

"القطرية" تشتري 3 طائرات بوينج 777 بقيمة 500 مليون دولار

الدوحة/متابعات:
أبرمت الخطوط الجوية القطرية مع كل من بنك طوكيو ميتسوبيشي UFJ وبي إن بي باريباس ودويتشه بنك AG وستاندرد تشارترد ومجموعة سوميتومو ميتسوي المالية الأوروبية المحدودة، عقد تمويل تأجيريا بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمدة 12 عاماً لشراء ثلاث طائرات بوينج 777 من المخطط تسلمها مع نهاية العام 2008.
وبموجب الاتفاقية سيغطي هذا الهيكل التمويلي كامل قيمة الطائرات أي ما نسبته ٪100 من قيمة الشراء وبالتالي الإيفاء بكافة متطلبات البنوك العالمية، معززاً في الوقت ذاته مكانة القطرية وجاذبيتها بالنسبة إلى المؤسسات المقرضة في المنطقة. وتغطي الاتفاقية كذلك حالة التأخير التي لحقت بمخطط تسليم الطائرات نتيجة الاضرابات مؤخراً داخل شركة بوينج. وقد تولى بنك ستاندرد تشارترد دور الوسيط والضامن لترتيب عملية تمويل الصفقة.
وتظهر هذه الاتفاقية قوة العلاقات التي تربط بين الخطوط الجوية القطرية والمجموعة المقرضة في الوقت الذي تشهد فيه البنوك العالمية أزمة حادة في السيولة. كما أنها تبين مدى ثقة كبرى المؤسسات المالية الكبرى بالقطرية التي أكدت بذلك التزامها دعم استراتيجية النمو الطويلة المدى للشركة.
وقال السيد أكبر الباكر، الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية، في هذا الصدد "تعكس هذه الاتفاقية المالية مدى ثقة المؤسسات المقرضة العالمية بالخطوط الجوية القطرية كشركة طيران ذات رؤية قوية تسعى إلى توسيع شبكة خطوطها العالمية وتعزيز وجودها في الأسواق العالمية."
وأضاف الباكر "لقد حققت القطرية لنفسها سمعة قوية ومرموقة في الأسواق العالمية بفضل استراتيجية النمو الطوية المدى التي تمكنها من تجاوز أي نوع من الأزمات. وإن التزامنا بتقديم خيارات أوسع لمسافرينا من خلال زيادة عدد الرحلات وتدشين مزيد من الوجهات هو شيء غير مسبوق مع استمرار تسلمنا لمزيد من الطائرات الجديدة بما يساعد على تحقيق أهدافنا."
وتضم طائرة البوينج 300-777 الأبعد مدى 335 مقعداً موزعة على درجة رجال الأعمال بـ42 مقعداً والدرجة السياحية بـ293 مقعداً. ويضم أسطول القطرية في الوقت الراهن أربع طائرات بوينج 777.
وتتوزع المقاعد في درجة رجال الأعمال على حسب ترتيب 2-2-2 وتمتاز بإمكانية تحويلها إلى أسرّة منبسطة بزاوية 180 درجة ومساحة تصل إلى 78 بوصة بين المقعد والآخر، بالإضافة إلى شاشات تلفزيون شخصية لكل مقعد بحجم 15.4 بوصة مما يجعلها احد أكبر مقصورات رجال الأعمال في الأجواء. وتتوزع المقاعد في الدرجة السياحية حسب ترتيب 3-3-3 وتمتاز بمساحة تصل إلى 34 بوصة بين المقعد والآخر وبشاشات تلفزيون شخصية بحجم 10.6 بوصة. كما يتوافر في مقاعد كلتا الدرجتين مقابس كهربائية لتشغيل الحاسوب الشخصي وشاشة لمس لمشاهدة البرامج الترفيهية. وتقدم القطرية على متن هذه الطائرة الحديثة نظام الترفيه المطوّر "المها" الذي يشمل باقة واسعة من البرامج الترفيهية السمعية والبصرية وخيارات تحكم شخصية من خلال شاشة لمس تمكّن المسافرين من مشاهدة ما يحلو لهم من البرامج في الأوقات التي يريدونها.
وتسيّر القطرية حالياً أسطولاً حديثاً مكوناً من 64 طائرة إيرباص وبوينج من الدوحة إلى 83 وجهة رئيسية للعمل والسياحة عبر أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى وأمريكا الشمالية.
وتعتزم القطرية مضاعفة حجم أسطول طائراتها ليصل إلى 110 طائرات مع حلول العام 2013. وقد قامت القطرية بطلب شراء 80 طائرة من الجيل الجديد من طائرات الإيرباص A350 ضمن صفقة بلغت قيمتها 16 مليار دولار أمريكي. كما تقدمت القطرية بطلب شراء 60 طائرة بوينج 787، وكذلك 32 طائرة بوينج 777 بوشر في تسلمها طائرات عدة منها. وقامت القطرية في معرض فارنبارو الجوي في يوليو الماضي بطلب شراء ست طائرات إيرباص من نوع A321.
وتعد الخطوط الجوية القطرية من أوائل العملاء لطائرة الإيرباص A380 الـ "سوبر جمبو" ذات الطابقين حيث قامت بشراء خمس طائرات من المنتظر وصولها عام 2012. وتم تصنيف الخطوط الجوية القطرية من قبل مؤسسة سكاي تراكس بطيران "الخمس نجوم" على مستوى جودة الخدمات، وهو التصنيف الذي تنفرد به القطرية على مستوى الشرق الأوسط ضمن مجموعة تشمل أرقى شركات الطيران في العالم. كما تم منح طاقم ضيافة القطرية لقب أفضل طاقم ضيافة في الشرق الأوسط للسنة السادسة على التوالي هذا العام طبقا لاستبيان شارك فيه أكثر من 15 مليون مسافر. وتتوقع القطرية أن تنقل على متنها حوالي 10 ملايين مسافر حول العالم خلال السنة المالية 2007-2008.

طيران القطرية

في لقاء بين رجال الأعمال القطريين ونظرائهم الصينيين

قطر ترحب بالاستثمارات الصينية والسوق يستوعب مزيدا من الشركات

الدوحة/متابعات:
عقد في غرفة تجارة وصناعة قطر أمس لقاء بين رجال الأعمال القطريين وأعضاء الوفد التجاري الصيني المقيم في ماليزيا، وترأس الاجتماع عن الجانب القطري السيد محمد بن أحمد بن طوار الكواري عضو المكتب التنفيذي للغرفة، وعن الجانب الصيني السيد ليو سيو يي رئيس التجمع التجاري الصيني.
وتم خلال اللقاء بحث تطوير العلاقات التجارية بين الجانبين، واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في كل من قطر والصين، إلى جانب إمكانية إقامة تحالفات بين رجال الأعمال في البلدين.
في بداية اللقاء ألقى السيد محمد بن طوار كلمة رحب خلالها بالوفد الصيني كما قدم الشكر لرجال الأعمال القطريين الذين حضروا اللقاء بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانب الصيني، معربا عن أمنيته في أن يحقق الوفد التجاري الصيني أهدافه من الزيارة، وأن تسهم هذه الزيارة في تفعيل العلاقات التجارية بين البلدين.
وأشار إلى المناخ الاستثماري الجاذب والفرص الاستثمارية الفريدة والقوانين الاقتصادية المشجعة في دولة قطر، مشيرا إلى أن غرفة تجارة وصناعة قطر ترحب بالاستثمارات الصينية ومستعدة لتقديم كافة البيانات التي تساعد رجال الأعمال الصينيين في معرفة الفرص الاستثمارية المتاحة.
وقال إن دولة قطر تشهد حاليا طفرة اقتصادية ونهضة عمرانية مما يجعل السوق القطري قادرا على استيعاب مزيد من الشركات، كما أن المشاريع الإنشائية الضخمة التي يجري تنفيذها في قطر تحتاج إلى مزيد من مواد البناء والتي يمكن أن تسهم الشركات الصينية في توفيرها.
ومن جانبه أشاد السيد ليو سيو يي بالاقتصاد القطري، وقال إن رجال الأعمال الصينيين والذين لديهم استثمارات في ماليزيا، مهتمون باكتشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في دولة قطر، كما أنهم راغبون في دخول السوق القطري وتسويق منتجاتهم في قطر، إلى جانب إقامة تحالفات مع الشركات القطرية.
تم بعد ذلك عقد اجتماعات ثنائية بين رجال الأعمال القطريين ونظرائهم من منطقة أستوريا الإسبانية، حيث تم التباحث حول الفرص المتاحة.

رئيس هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة: الشارقة تستعد لاستقبال 5ر3 مليون سائح بحلول العام 2012

ابوظبي / وام :
توقع الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي رئيس هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة رئيس وفد إمارة الشارقة المشارك في فعاليات معرض سوق السفر العالمي بلندن أن يصل حجم التدفق السياحي إلى إمارة الشارقة الى نحو 5ر3 مليون سائح بحلول العام 2012 وذلك نظرا للنمو المضطرد الذي شهده القطاع السياحي خلال الأعوام الخمسة الماضية.
وقال الشيخ سلطان بن أحمد في حديث لوسائل الإعلام البريطانية إنه في الوقت الذي باتت فيه السياحة تشكل موردا من موارد الدخل للإمارة فإن الشارقة تسعى لإقامة مشروعات سياحية وإنشاء مدن وقرى سياحية لجذب السياح والمستثمرين اليها فضلا عن الحملات الترويجية التي تنظمها هيئة الإنماء التجاري والسياحي في الإمارة الأمر الذي أسهم بشكل كبير في جذب الزوار والسياح إلى الشارقة .
وأكد الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي أن القطاع السياحي أصبح يلعب دورا بارزا في دعم الناتج المحلي للإمارة بشكل خاص ولدولة الإمارات على وجه العموم موضحا أن هذا القطاع في الشارقة شهد خلال عام 2007 ارتفاعا ملحوظا في حجم التدفق السياحي إلى الإمارة بلغ 5ر1 مليون سائح وارتفع فيه عدد المسافرين عبر مطار الشارقة إلى5ر4 مليون مسافر بزيادة تصل إلى 47 بالمائة عن عام 2006 الذي بلغ عدد المسافرين خلاله 06ر3 مليون مسافر .
وشدد على أن القطاع السياحي في الشارقة يعد اليوم أحد أكثر القطاعات الاقتصادية فاعلية في الإمارة ويحظى باهتمام واسع من قبل عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية بعد أن ثبت لها بالأرقام أن الشارقة باتت مركز جذب للسائحين من مختلف أنحاء العالم وذلك لما تتمتع به من مختلف عوامل الجذب السياحي أضف إلى ذلك ما تزخر به من آثار تاريخية وطقس معتدل وبيئة طبيعية تعمل بشكل مستمر على جذب المزيد من السياح والمستثمرين .
كان جناح إمارة الشارقة بمعرض سوق السفر العالمي قد شهد في اليوم الثاني للحدث اقبالا كبيرا من مختلف وسائل الإعلام العربية والعالمية التي أبدت اهتماماً كبيرا برصد أنشطة الجناح .
وحرصت وسائل الإعلام البريطانية على تغطية الفعاليات والأنشطة التي يشهدها جناح إمارة الشارقة وتسليط الضوء على عوامل الجذب السياحي الذي تتمتع به الإمارة خاصة عوامل الجذب الثقافي و التراثي وهو ما يميز الشارقة عن سواها في المنطقة ويمثل في الوقت ذاته أحد أبرز عوامل الجذب للسائح البريطاني بشكل خاص و الأوروبي على وجه العموم.
وأكد محمد علي النومان مدير عام هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة أن التوافد على جناح الإمارة في المعرض لليوم الثاني يكشف مجددا أهمية المنتج السياحي الذي تتمتع به الشارقة وهو ما ضاعف حجم التدفق السياحي إلى الإمارة بنسبة 100 بالمائة خلال السنوات الخمس الماضية .
وقال ان إمارة الشارقة أولت بقيادة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة القطاع السياحي أهمية كبرى حيث تسعى الشارقة إلى التأكيد على العلاقة التبادلية التفاعلية التي تربط بين تطور البنية التحتية وتنوع عوامل الجذب السياحي والتجاري الأمر الذي يعود على الاقتصاد الوطني بالربح والفائدة .
وأضاف النومان ان هيئة الإنماء التجاري والسياحي عملت جاهدة بمتابعة مباشرة ومستمرة من الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي رئيس الهيئة على استغلال كافة التسهيلات وتوظيف كل الإمكانات لتحقيق الأهداف التي تسعى لها في مجال الترويج السياحي للإمارة من خلال المشاركات الخارجية والتي تتمثل اليوم في المشاركة الخامسة للهيئة في فعاليات سوق السفر العالمي معربا عن ثقته بأن هذه الجهود تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية تبرز من خلالها إمارة الشارقة بإعتبارها خير مثال على ترسيخ توجهات مختلفة تمزج بين الحداثة وروح العصر.
وتعتبر هذه هي المشاركة هي الخامسة لإمارة الشارقة في فعاليات معرض سوق السفر العالمي ويترأس الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي رئيس هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة وفد إمارة الشارقة إلى المعرض والذي يضم في عضويته ممثلين عن الهيئات التي تمثل إمارة الشارقة بما فيها هيئة الإنماء التجاري والسياحي وهيئة تطوير القصباء وهيئة مطار الشارقة وإدارة متاحف الشارقة وفندق ومنتجع راديسون ساس ومنتجع كورال بيتش ومنتجع ماربيلا وفندق الأوشيانيك وفندق ميلينيوم الشارقة وأورينت تورز للسياحة والسفر.

متفرقات

منتدى عالمي لتطوير العمل الاقتصادي والاستثمار بين دول التعاون وفرنسا

ابوظبي / وام :
نظمت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي المنتدى الاقتصادي الخليجي الفرنسي الأول .. بالتعاون مع الغرفة التجارية العربية الفرنسية في العاصمة الفرنسية باريس.
وشهد المنتدى مشاركة واسعة من قبل المسئولين ورجال الأعمال الخليجيين والفرنسيين لما تتمتع به العلاقات الخليجية الفرنسية من مكانة بارزة في جهود الانفتاح والتنمية وتنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات المباشرة بين الجانبين.
وتضمن المنتدى أربع جلسات خصصت..الأولى ناقشت التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون " في مجالات : السوق الخليجية المشتركة وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية مع فرنسا و جهود الإصلاح الاقتصادي الخليجي لضمان اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي والعملة الخليجية